

الجيرة اذا مسح عليها في وضوءه ان يهر الناس ويصلي بهم جماعة ويستحب في حق العين
 عدوا وضوءه والجماعة الماتر بعد كل فعل من فعله ومن اهدى السلس ونظير اليه
 بحيث لا يقطع في اوقت فقبل يصل بوضوء واحد ما شاء من المصلاة وقبل يتوضا
 للصبح ويحج بكل صلواتين من الغار يخن ليلته بوضوء وقبل بوضوء لكل صلوة وهو
 حرط بل وفترى واذا حصل له فترة تسع المصلاة في اخر الوقت جعل الحجاب المتاحين له
 ولا يتر اشكال والاحوط الاول والمطوبان وهو من برداء اسفل الخروج خاتمة ويح
 اذا كان رايه لا يتصع حكمة حكم السلس فليجى الوضوء لكل صلوة واذا غسل رجله
 في وضوءه ومسح على الخفين او على الجيرة لفرة ثم اتفعت ففعل الحجاب بعد اتعلم
 النسب المسبح لما ذكره عادة الوضوء او بالجزء الكفءاء به ويكون حكمه حكم سائر
 الوضوءات التي يجوز بها النهول في العبادة للشرعة بها ما لم يحدث اختلاف فيه ففعل
 بالاول وقبل بالثاني وهو ظاهر لان الاول حرط **باب الحجاب واجامها**
 من وصلت له الحجابها يفتح منه المصلاة حتى تجلس فيها فالجلس من الحجابية ثم
 المصلاة مط ولوكات مند وبه وجب المصلاة الواجبة وبها مسح من هذا بعض الاصح
 وهو ضعيف وليس ذلك شرط المصلاة الحنارة ولا واجب لها ثم استحب لها اذا اتفقت
 على تركها الا انها عليه وحكي عن جماعة دعوى نفي الخلاف في وجوب الطواف الواجب
 والحج على الحجاب من كتابه القرآن ويتحقق المس لا فاق من من البشارة مط ولو كان غير الكف
 وقبل يتصع بالكف وهو ضعيف وانما مسح مع السلك المانع من وصول البشارة الى ففة
 فان يحرم واداس على الحجاب الحجاب كالشمع والشفق والسلس في ثوب العتيق ثم اشكال
 بتلك ان كان في بعضه نظير بالاسعد عرى ظهره من فضة المس بالثوب والرات
 حرط

الطواف به
 حرط

ومح بعض الاصحاب يحرم من التمدد بالمد وقامل فيه جماعة ولا يخرج عن قوله
 ومح بعض الاصحاب يحرم من التمدد بالمد وقامل فيه بعض ومح بعض الاصحاب
 يحرم من الحجرة والحمل بعينها واما كتب القرآن في الحجاب المتعارف والوقوم
 المتداوله كما اذا كتب بالحرط الفطحة والوقوم الجندسة فالاحوط تركه منه وان
 كان في تعينه نقل ومح بعض الاصحاب يحرم من الايات المكتوبة خارج المصحف
 فلكونه في كلام العلماء وعلى الراجح وهو جازع ويظهر من بعض اشامل به ويح
 عن وجهه ولكن الاحوط الاك بالعين دعوى تعينه وقيل جازع عرف كون المكتوب
 قولا لا يكون لا يحتمل الا ذلك وبالنسبة ولذا اتفق الا ان ذلك لا يحرم وهل يحرم من قوله
 وحده لتسليق فيه فقبل يحرم وقيل لا يحرم وهو المعتمد ومح بعض الاصحاب يحرم
 من كتابة النظم والعامية والتمويه والاختليل وكتب الفقهر وقيلها والرسائل وان
 كان فيها الايات من القرآن وهو جسد وقيل يحرم ايتم بحجرا من كتابه القرآن للنسخ له
 واذا وجب المس على الحجاب وجب غسله ويحرم على الحجاب المكت في المساجد
 واذا وجب عليه ذلك وجب العسل له ويحرم عليه ان يرضع ثوبه بها ولا فرق
 بين ما استلزم النبت اولا وقيل يتصع بالاول وهو ضعيف ومح بعض الاصحاب
 بانها وقدمه حرمة الوضع بين ان يكون من الداخل ومن الخارج ويظهر من بعض التحسين
 بالاول والاول احوط ان نقل يكون فترى ومح بعض بان الطرح حكمه حكم الوضع
 نه حرام وهو حرط ومح جمع بان يباح للحجاب لاخذ من المساجد وهو جسد ومحقق
 اقول القتاوى واطلاق المنون وعدم الفرق في جواز الاخذ بين ما اذا استلزم النبت
 اولا وبين ما اذا كان الماخوذ ملكا له واما نزع منه وبين ما اذا الخاف ان يفر علىها

Copyrighting University